



مؤشرات

حول نشاط الشركة التونسية لأسواق الجملة

للتلثاني الرابع من سنة 2020

الوحدة: 1000 دينار

السنة المحاسبية 2019	سنة		الثلاثية الرابعة		البيانات	
	%	2019	2020	2019		2020
<u>15.718,2</u>	<u>+8</u>	<u>15.718,2</u>	<u>16.981,2</u>	<u>4.427,5</u>	<u>4.684,7</u>	I- الإيرادات
85	-9,4	85	77	26,4	25	- المداخيل المتأتية من بيع الثلج
1.379,3	+1,3	1.379,3	1.396,8	336,9	360,7	- المداخيل المتأتية من كراءات المباني
12.388,5	+6,2	12.388,5	13.159,1	3.542,5	3.819	- المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات (النسبة على رقم المعاملات)
115,3	+16,2	115,3	134	33	36,9	- مداخيل بيع المطبوعات الخصوصية
1.639,1	+25,6	1.639,1	2.059,2	470,3	420,7	- مداخيل الأوراق المالية للتوظيف
111	+39,7	111	155,1	18,4	22,4	- إيرادات أخرى
<u>9.704,9</u>	<u>+14,7</u>	<u>9.704,9</u>	<u>11.132,7</u>	<u>2.231,5</u>	<u>2.857</u>	II- الأعباء
-	-	-	-	-	-	- الأعباء المالية
8.695,8	+6,9	8.695,8	9.295,4	2.025	2.317,3	- أعباء الاستغلال
(6.624,3)	(+5,7)	(6.624,3)	(7.001,9)	(1.527,4)	(1.647,4)	(من بينها مصاريف الأعوان)
1.009,1	+82,1	1.009,1	1.837,3	206,5	539,7	- أعباء الاستغلال الأخرى
<u>31,1</u>	-	<u>31,1</u>	<u>25,4</u>	<u>43,6</u>	<u>33</u>	III- نسبة تطوّر الهامش (%)

الأرقام التي تخص سنة 2020 هي حسب المعطيات المحاسبية الوقتية و غير مدققة

$$\text{نسبة تطوّر الهامش} = \frac{\text{إيرادات الإستغلال} - \text{أعباء الإستغلال}}{\text{إيرادات الإستغلال}} * 100$$

الملاحظات:

- 1 - سجّلت الإيرادات خلال كامل سنة 2020 تطوّرًا بـ 8 % مقارنة بسنة 2019 ناتج أساسا عن تطوّر المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات نتيجة دخول الجناح عدد 6 حيز الإستغلال منذ شهر أفريل 2020 وإخضاع منتوج التمور إلى الإقتطاع على رقم معاملاته منذ ماي 2020، هذا إضافة إلى تطوّر مداخيل الأوراق المالية للتوظيف نتيجة حسن توظيف الأموال المودعة لدى البنوك.
- 2- سجّلت الأعباء خلال سنة 2020 ارتفاعا مقارنة بسنة 2019 بـ 14,7% ناتج أساسا عن ارتفاع أعباء الإستغلال الأخرى نتيجة إخضاع إيرادات التوظيفات المالية للخصم من المورد التحريري بنسبة 35 % وذلك طبقا لمرسوم رئاسة الحكومة عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020.
- 3- سجّلت الإيرادات خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2020 تطوّرًا بـ 5,8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 ويرجع ذلك إلى تحسّن عمل المراقبة بالسوق.

